

الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر بين الواقع و المأمول: دراسة تحليلية في الفترة (2001-2015)

Foreign direct investment in Algeria between reality and hopefully Analytical study on period (2001-2015)

د. إلياس حناش

جامعة محمد الصديق بن يحيى، جيجل، الجزائر

ilyashannache@yahoo.fr

تاريخ القبول: 2019/05/27

تاريخ الاستلام: 2018/10/21

الملخص: تهدف الدراسة إلى محاولة إبراز واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر باعتباره أحد البدائل التنموية، خاصة مع التوجه نحو اقتصاد السوق الذي تبنته الجزائر مطلع التسعينيات من القرن الماضي، ودخولها في شراكة مع الاتحاد الأوروبي، وانضمامها المرتقب إلى المنظمة العالمية للتجارة، وهو ما جعل الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم وسائل الانفتاح على التجارة الخارجية ونقل التكنولوجيا، حيث اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي للإحاطة بمختلف المفاهيم والحصول على البيانات والاحصائيات المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر، وتم التوصل إلى أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر ساهمت في دعم التنمية الاقتصادية بها، إلا أنه يبقى دون الطموح مقارنة بحجم الجهود والامكانيات المتوفرة التي تتمتع بها مقارنة بغيرها من الدول النامية.

الكلمات المفتاحية: استثمار أجنبي مباشر، تنمية اقتصادية، تكنولوجيا، قطاع المحروقات، اقتصاد السوق

Abstract : The study aims to try to highlight the reality of FDI in Algeria as a developmental alternatives, especially with the trend towards market economy adopted by Algeria early nineties of the last century, in partnership with the European Union, the prospective organization Global trade, which made foreign direct investment of the most important means of opening up to foreign trade and technology transfer, so that the study relied on descriptive analytical briefings with various concepts and get data and statistics on foreign direct investment in Algeria, the FDI flows in Algeria contributed to promoting economic development, it is still without ambition compared with the size of the efforts and capabilities that operate them compared with other developing countries.

Key Words: Foreign direct investment, economic development, technology, fuel sector, market economy.

JEL Classification : F21, F43, L71

* مرسل المقال: إلياس حناش (ilyashannache@yahoo.fr).

المقدمة:

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم مصادر التمويل الخارجي للدول نظرا للدور الذي يلعبه في التنمية الاقتصادية، وتحقيق الرفاهية الاجتماعية، وهذا إذا تمكنت الدولة من توجيه هذه الاستثمارات إلى القطاعات الحيوية حسب متطلبات السوق المحلية.

و عليه اتجهت غالبية الدول النامية إلى تهيئة المناخ الملائم للاستثمار الأجنبي، واتخذت العديد من السياسات، و قدمت الكثير من الحوافز و المزايا والضمانات بغرض استقطابه..

والجزائر إحدى الدول النامية التي أبدت رغبتها في الاندماج في الاقتصاد العالمي خاصة بعد فشل مسيرة التنمية المطبقة في ظل النظام الاشتراكي و أزمة البترول 1986، وارتفاع حجم الديون الخارجية، مما ألزم السلطات المحلية في مطلع التسعينيات إلى تبني إصلاحات اقتصادية ومالية شاملة، بتطبيق برنامج الإصلاح الهيكلي بغرض تهيئة المناخ الملائم لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر.

إشكالية الدراسة:

على ضوء ما سبق يمكن إبراز معالم الإشكالية المطروحة في التساؤل الجوهرى التالي: ما هو واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (2001-2015)؟

هدف الدراسة:

تسعى هذه الورقة البحثية إلى التعرف على واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر كأحد البدائل التنموية خلال الفترة (2001-2015)، وكذا علاقته بالنمو الاقتصادي في الجزائر في تلك الفترة.

منهجية الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، بالتعرض لمختلف المفاهيم المتعلقة بالاستثمار الأجنبي المباشر، وتجميع وتحليل البيانات المتعلقة بواقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر خلال الفترة (2001-2015).

خطة الدراسة:

وللإجابة على الإشكالية المطروحة تم تقسيم هذه الورقة البحثية إلى العناصر التالية:

- مفهوم ودوافع الاستثمار الأجنبي المباشر؛
- تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عالميا وفي الجزائر خلال الفترة (2001-2015)؛
- توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر خلال الفترة (2002-2015)؛
- تحليل العلاقة بين تطور الاستثمار الأجنبي المباشر وتطور النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2001-2015).

1. مفهوم ودوافع الاستثمار الأجنبي المباشر

1.1 تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر

اختلفت التعاريف المقدمة للاستثمار الأجنبي المباشر باختلاف الكتاب والباحثين ومختلف الهيئات والمنظمات الدولية، ويمكن إبراز أهمها فيما يلي:

- ينطوي الاستثمار الأجنبي المباشر على تملك المستثمر الأجنبي لجزء من أو كل الاستثمارات في المشروع المعين، بالإضافة إلى قيامه بالمشاركة في إدارة المشروع مع المستثمر الوطني في حالة الاستثمار المشترك، أو سيطرته الكاملة على الإدارة والتنظيم في حالة ملكيته المطلقة لمشروع الاستثمار، فضلاً عن قيام المستثمر الأجنبي بتحويل كمية من الموارد المالية والتكنولوجية والخبرة الفنية في جميع المجالات إلى الدول المضيفة (عبد السلام أبو قحف، 2001، 13)

- يتمثل الاستثمار الأجنبي المباشر في استثمار شركات مقيمة في إحدى الدول في شركات أخرى مقيمة في دول أخرى بشرائها أو بإنشاء شركات جديدة وتزويدها برأس مالها الأساسي، أو بزيادة رأسمال شركات موجودة أصلاً (دراز حامد عبد المجيد، 2002، 214).

- يعبر الاستثمار الأجنبي المباشر عن مساهمة رأس مال مؤسسة في مؤسسة أخرى، حيث قيم ذلك بإنشاء فرع لها في الخارج أو زيادة رأسمالها، أو إنشاء مؤسسة أجنبية رفقة شركاء أجانب، أو هو وسيلة تحويل الموارد الحقيقية ورؤوس الأموال من دولة لأخرى خاصة عند إنشاء المؤسسة (Raymond Bernard, 1997, 91).

- يكون الاستثمار مباشراً حين يمتلك المستثمر الأجنبي 10% أو أكثر من أسهم رأس المال إحدى المؤسسات الأعمال، ومن عدد الأصوات فيها، وتكون هذه الحصة كافية عادة لإعطاء المستثمر رأياً في إدارة المؤسسة (أميرة حسب الله محمد، 2004، 19).

- يعرف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه نوع من الاستثمار الدولي وفي ظله يقوم مقيم في دولة ما بالمساهمة أو امتلاك مشروع في دولة أخرى على أن تكون نسبة الملكية من الأسهم، أو القوة التصويتية 10% أو أكثر (حسان خضر، 2004، 05).

ومن خلال التعاريف السابقة للاستثمار الأجنبي المباشر نجد أنها تنطوي على تملك المستثمر الأجنبي للمشروعات التي يقيمها في البلدان المضيفة سواء بالملكية الكاملة أو بالاشتراك بحيث يمكن اعتباره استثمار طويل الأجل.

2.1 خصائص الاستثمار الأجنبي المباشر

يتميز الإستثمار الأجنبي المباشر بالعديد من الخصائص نذكر من بينها (ماجد أحمد عطا الله، 2011، 103-104):

- الإستثمار الأجنبي المباشر بطبيعته استثمار منتج، فهو بالضرورة إستغلال أمثل لما يستعمله من موارد، حيث لا يقدم المستثمر الأجنبي على إستثمار أمواله و خبراته في الدول المتلقية، إلا بعد دراسات معمقة عن الجدوى الإقتصادية للمشروع وكافة بدائله التكنيكية و الفنية المتاحة؛

- يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في عمليات التنمية الاقتصادية، و ذلك من خلال الوفرة الاقتصادية و المنافع الاجتماعية التي تحقق نتيجة لتواجده؛
- يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر كوسيلة لخلق مناصب الشغل و كذا توسيع نطاق السوق المحلية و من جهة أخرى يساهم في نقل التكنولوجيا إلى البلد المضيف، إضافة إلى أنه يدعم مبادلات التجارة الخارجية، من خلال إتجاهه للاستثمار في صناعات التصدير خاصة في تلك التي يتمتع فيها البلد المضيف بميزة نسبية مقارنة ببلد المنشأ، يتصف الاستثمار الأجنبي المباشر بالتغير، حيث يتميز بتحركاته جريا وراء الربح و الفائدة و بذلك فهو ينتقل إلى الأماكن التي توفر له أعلى الأرباح، أين توجد التسهيلات و الإعفاءات و اليد العاملة الرخيصة؛
- يتميز الاستثمار الأجنبي المباشر عن كل من القروض التجارية و المساعدات الإنمائية الرسمية التي أصبحت شديدة المشروطة في أن تحول الأرباح المترتبة عليه يرتبط بمدى النجاح الذي تحققه المشروعات المحولة عن طريق هذا الاستثمار، بينما لا يوجد أي ارتباط بين خدمة الديون و مدى نجاح المشروعات التي تستخدم فيه؛
- يتجه الاستثمار المباشر إلى الدولة المضيضة التي يحقق فيها أكبر عائد صافي بعد طرح أو خصم المخاطر و التكاليف، و بذلك فهو يتجه بكثرة إلى الدول ذات مناخ الاستثمار الملائم و المناسب.

3.1. دوافع الاستثمار الأجنبي المباشر

تختلف الدوافع التي تكمن من وراء الاستثمار الأجنبي المباشر، و من بينها ما يلي:

أ. بالنسبة للدول المضيفة

- يمكن الإشارة لأهم الأسباب الدافعة إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، بالتركيز أساسا على دوافع الدول النامية (حسان خضر، 2004، 5):
- تمويل التنمية الاقتصادية، إذ أن الحصول على العملات أو رؤوس الأموال الأجنبية تمثل محورا أساسيا لأي برنامج تنموي في الدول النامية؛
- يساهم في تحسين وضعية ميزان المدفوعات عن طريق زيادة فرص التصدير و تقليص الواردات و تدفق رؤوس الأموال الأجنبية؛
- زيادة التراكم في رأس المال الثابت و الإنتاج الوطني، و توفير و تقديم منتجات و سلع جديدة بأسعار منخفضة للمستهلكين؛
- يساهم في حل مشكلة البطالة و تدريب العاملين على الأعمال الإدارية، و على إستخدام وسائل الإنتاج المتقدمة و المساهمة في نقل التكنولوجيا الحديثة؛
- توفير عوامل الإنتاج مثل رؤوس الأموال، التكنولوجيا، الخبرات و المهارات الإدارية و اللازمة لأغراض التنمية الشاملة.

ب. بالنسبة للمستثمر الأجنبي

يمكن الإشارة لأهم الأسباب الدافعة إلى قيام الشركات متعددة الجنسيات بالاستثمار الأجنبي المباشر (فاروق تشام، 2002، 17):

- زيادة العوائد و التقليل من المخاطر التي قد يتعرض لها المستثمر الأجنبي، حيث يسعى هذا الأخير لتخفيض درجة الخطر التي تواجهه في السوق المحلي عن طريق استثمار جزء من موارده المادية و البشرية في الخارج و ضمان الحصول على المواد الخام من الدول المستثمر فيها بتكلفة منخفضة؛
- زيادة المبيعات، حيث مهما كان كبر حجم سوق دولة ما فإنه يبدو صغيرا جدا عند مقارنته بالسوق العالمي المتكون من أسواق جميع الدول الممكن التصدير إليه؛
- الاستفادة من قوانين تشجيع الإستثمار و الإعفاءات الضريبية التي تمنحها كثير من الدول المضيفة لأجل جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة إليها.

وبذلت الدول النامية و منها الجزائر مجهودات كبيرة في سبيل إستقطاب الإستثمار الأجنبي المباشر، حيث قدمت تنازلات و إمتيازات عديدة منها حوافز مالية كمنح تسهيلات إئتمائية، تخفيض معدلات الفائدة و تقديم مساعدات، و حوافز جبائية كإعفاء من الضريبة أو تخفيض الوعاء الضريبي، و رغم هذا بقيت الدول المتقدمة هي المستقطب الرئيسي للإستثمار الأجنبي المباشر بنسبة تفوق 70%، أما النسبة الباقية فهي من نصيب الدول النامية (فلة حمدي، مريم حمدي، 2014، 334).

وعموما هناك عوامل رئيسية تعتمد عليها الشركات متعددة الجنسيات للمفاضلة بين الدول المضيفة للاستثمارات و هي: سياسات الدول المضيفة، الإجراءات المسبقة التي قامت هذه الدول بتطبيقها لتشجيع و تسهيل الاستثمارات، و المواصفات القتصادية للدول المضيفة، و يمكن تفصيل محددات الدولة المضيفة للاستثمار ضمن ثلاث عناوين رئيسية وهي: إطار سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر، المحددات الاقتصادية، وتيسير الأعمال.

2. تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عالميا وفي الجزائر خلال الفترة (2001-2015).

1.2. تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عالميا

لقد عرفت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة مرحلة من الركود إلى غاية بداية التسعينيات وانفتاح العديد من الاقتصاديات على اقتصاد السوق، مما زاد من حركية رؤوس الأموال في شكل هذا النوع من الاستثمارات. ويعرض الجدول الموالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد عالميا خلال الفترة (2001-2017):

الجدول 01: " تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي الوارد خلال الفترة (2001-2017) "

الوحدة: مليار دولار

السنوات	التدفقات	معدل النمو %
2001	772.66	-
2002	589.83	-23.66
2003	550.63	-6.64
2004	692.59	25.78
2005	948.93	37.01
2006	1403.54	47.90
2007	1893.81	34.93
2008	1485.20	-21.57
2009	1179.06	-20.61
2010	1371.91	16.35
2011	1567.67	14.26
2012	1574.71	0.45
2013	1425.37	-9.48
2014	1338.53	-6.09
2015	1921.30	43.53
2016	1867.53	-2.79
2017	1429.80	-23.43

Source : UNCTAD NATIONS, principaux indicateurs IDE (WIR 2018)

من خلال الجدول رقم 01 يتضح أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في تذبذب بين الارتفاع والانخفاض خلال الفترة (2001-2017)، حيث شهدت سنة 2015 أكبر قيمة قدرها 1893.81 مليار دولار، وبمعدل نمو قدره 43.53 مقارنة بسنة 2014، كما سجلت ثاني أعلى قيمة لها سنة 2007 بـ 1893.81 مليار دولار، ثم انخفضت في السنتين الموالتين 2008 و 2009 مسجلة معدل نمو سالب، وذلك راجع للأزمة المالية العالمية 2008 والتي عرقلت هذه التدفقات الواردة للاقتصاد العالمي، وانتعشت تدريجياً سنة 2010، ووصلت إلى 1574.71 مليار دولار سنة 2012، لكنها لم تستطع تسجيل معدلات نمو أعلى من مستويات ما قبل الأزمة، كما سجلت معدلات نمو سالبة في سنتي 2013 و 2014، ثم حدثت زيادة معتبرة في سنة 2015، غير أن هذه التدفقات فقدت زخم نموها في سنة 2016، مما يدل على أن طريق الانتعاش لا يزال مليئاً بالعثرات، حيث انخفضت تدفقات الواردة ووصلت إلى 1429.80 مليار دولار عام 2017.

وتوقعت منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن تصل تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة العالمية إلى 1.8 تريليون دولار، ثم 1.85 تريليون دولار عام 2018، حيث تبقى متفائلة إزاء الاستثمار الأجنبي المباشر، وهذا لارتفاع معدل النمو الاقتصادي في المناطق الرئيسية وعودة التجارة إلى مسار النمو وحدوث انتعاش في أرباح الشركات، ومع ذلك فمن شأن حالة عدم اليقين السياسي والمخاطر الجيوسياسية التي يواجهها المستثمرون حالت دون حدوث الانتعاش المتوقع سنة 2017، كما يمكن للتغيرات على صعيد السياسات الضريبية أن تؤثر تأثيرا كبيرا على تدفقات الاستثمار عبر الحدود (unctad, 2018. 01).

2-2- تطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للجزائر خلال الفترة (2001-2015)

يبين الجدول التالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر خلال الفترة (2001-2015):

جدول 02: "تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة للجزائر للفترة (2001-2015)"

الوحدة: مليون دولار

السنوات	حجم التدفقات	السنوات	حجم التدفقات
2001	1196	2009	2746
2002	1065	2010	2264
2003	634	2011	2571
2004	882	2012	2499
2005	1081	2013	1693
2006	1795	2014	1507
2007	1662	2015	-584

Source : UNCTAD NATIONS, principaux indicateurs IDE (WIR 2018)

بالنظر إلى معطيات الجدول رقم 02 يتبين أن حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد إلى الجزائر قد تطور تدريجيا عبر السنوات، حيث وصل في سنة 2001 إلى 1196 مليون دولار، وذلك بفعل رخصة الهاتف النقال لشركة أوراسكوم المصرية و خوصصة شركة الصناعات الحديدية بالحجار لشركة أسبات ASPAT الهندية، وانخفضت التدفقات نسبيا في سنة 2002 بـ 0.95 % إلى أن فاقت المليار دولار، مما يدل على أن الارتفاع السابق كان استثنائيا وليس ناتجا عن تحسن في المناخ الاستثماري، ثم انخفضت في سنة 2003 بنسبة 40.46 % حيث بلغت 634 مليون دولار، وارتفعت بنسبة 39.11 % سنة 2004 حيث قدرت بـ 882 مليون دولار وذلك راجع إلى بيع الرخصة الثالثة للشركة الوطنية للاتصالات الكويتية، واستمرت التدفقات في الارتفاع حيث بلغت 1081 مليون دولار سنة 2005، ووصلت إلى 2.746 مليار دولار سنة 2009، ثم انخفضت إلى 2264 مليون دولار سنة 2010، لتعود إلى الارتفاع سنة 2011 حيث وصلت إلى 2571 مليون دولار، ثم بدأت في التراجع إلى أن وصلت 1507 مليون دولار سنة 2014 بسبب التوقف المفاجئ للاستثمارات في قطاع

المحروقات، وفي سنة 2015 سجل قيمة سلبية قدرت بـ 0.584 مليار دولار نتيجة شراء المتعامل " جيزي " بنسبة 51 % من الشركة الروسية النروجية فيمبلكو.

وفيما يخص مشروعات الاستثمار بالجزائر سواء كانت محلية أو أجنبية مباشرة، والمصرح بها لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار خلال الفترة (2002-2015)، فقدت بحوالي 60239 مشروع استثماري، بلغت منها الاستثمارات الأجنبية المباشرة 676 مشروع استثماري، أي ما يمثل نسبة 01% من الاستثمارات الإجمالية في الجزائر كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول 03: "مشاريع الاستثمار المصرح بها لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (2002 – 2015)"

المشاريع الاستثمارية	عدد المشاريع	النسبة %	القيمة (مليون دينار جزائري)	النسبة %	مناصب الشغل	النسبة %
الاستثمار المحلي	59 563	99	9 521 100	79	904 762	87
الاستثمار الأجنبي	676	1	2 691 471	21	129 254	13
المجموع	60 239	100	11 213 572	100	1 016 034	100%

Source: Agence Nationale de Développement investissement: www.andi.dz

أما عن قيمة الاستثمارات الأجنبية المنجزة خلال الفترة (2002-2015)، فقد تم التصريح بها لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار أن قيمة 676 مشروع استثماري أجنبي قدرت بـ: 2 691 471 مليون دينار جزائري من أصل 11 213 572 مليون دينار جزائري يمثل قيمة الاستثمارات الإجمالية في الجزائر خلال نفس الفترة، وبالتالي تمثل قيمة هذه الاستثمارات الأجنبية نسبة 21 % من القيمة الإجمالية للاستثمارات الوطنية. ويرجع السبب في نمو المشروعات الاستثمارية في الجزائر بوتيرة معتبرة إلى نجاع الإجراءات المتخذة من أجل ترقية وتطوير الاستثمار، وذلك منذ الشروع في الإصلاحات الاقتصادية، غير أن تأثير تلك الإجراءات لم يكن كبيرا على الاستثمار الذي قد يبدو واضحا بالنسبة بأن مناخ الاستثمار في الجزائر لازال محفزا كبيرا ويتطلب الكثير من التحسين.

3. توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر خلال الفترة (2002-2015)

سيتم التطرق إلى التوزيع القطاعي والجغرافي والقانوني للاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر، وكذا التوزيع حسب نوع الاستثمار خلال الفترة (2002-2015):

1.3. التوزيع القطاعي خارج قطاع المحروقات

يمكن إبراز تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات كما يلي:

إن الإحصائيات الخاصة بالتوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع المحروقات في الجزائر غير متوفرة بشكل دقيق حاليا، فالمصادر الثلاثة المتاحة والخاصة بالإحصائيات ليست متطورة بالشكل الكافي ذلك أن الوكالة

الوطنية للاستثمارات ANDI تقدم أرقام للاستثمارات المسجلة والمرخص لها، ولا تعطي أية إحصائيات عن الاستثمارات المنجزة فعلياً، ولا يشير بنك الجزائر إلا لتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية دون تحديد القطاعات الاقتصادية، في حين تكتفي مديرية الجمارك بإحصاء التدفقات المادية للآلات والمعدات ووسائل الإنتاج، حيث تحمل المشاريع التي تتم عن طريق عمليات الدمج والتملك.

الجدول 04: "التوزيع القطاعي للاستثمار الأجنبي المباشر خارج قطاع الخروقات في الجزائر خلال الفترة (2002-2015)"

البيان	عدد المشاريع	النسبة %	القيمة (مليون دينار جزائري)	النسبة %	مناصب الشغل	النسبة %
الزراعة	10	1.48	3117	0.13	528	0.41
البناء	121	17.9	98996	4.01	21533	16.66
الصناعة	386	57.1	1681400	68.03	71936	55.65
الصحة	6	0.89	13573	0.55	2196	1.70
النقل	21	3.11	13172	0.52	1723	1.33
السياحة	11	1.63	420335	17.02	13128	10.16
الخدمات	120	17.75	151335	6.12	16710	12.93
الاتصالات	1	0.15	89441	3.62	1500	1.16
المجموع	676	100	2471691	100	129254	100

Source: Agence Nationale de Développement investissement: www.andi.dz

يتضح من خلال الجدول رقم 04 أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر قد توزعت على عدد معين من قطاعات الاقتصاد الوطني خلال الفترة (2002-2015)، حيث احتلت كل من قطاعات الصناعة والخدمات، والبناء الصدارة من حيث عدد المشاريع المسجلة والمبالغ المقدرة وبلغت نسبها 57.1%، 17.75%، 17.9% على التوالي، وبمبالغ 1681400 مليون دج بالنسبة لقطاع الصناعة و 151335 مليون دج لقطاع الخدمات و 989961 مليون دج للبناء، ويرجع السبب في ذلك إلى ارتفاع مردودية هذه القطاعات بالنسبة للشركات الأجنبية.

ولم تحظى قطاعات الزراعة والنقل والسياحة بالنصيب المرغوب من هذه الاستثمارات الأجنبية رغم أهميتها، حيث لم يسجل قطاع الزراعة إلا نسبة 1.48% من إجمالي المشاريع، أما قطاع النقل فقد استقطب 3.11% من هذه المشاريع، بينما قدرت حصة قطاع الصحة من إجمالي المشاريع بـ: 0.89% وهي نسبة ضعيفة وتمثل خاصة في الصناعة الصيدلانية للدار العربية الأردنية وبلغت حصيلة قطاع الاتصالات بـ: 0.15% وهي نسبة ضعيفة مقارنة بالفرص الكبيرة المتاحة والمكانة التي كان يحتلها القطاع قبل سنة 2005، ويعتبر ذو أهمية كبيرة في جذب المزيد من الاستثمارات.

2.3 التوزيع الجغرافي للاستثمار الأجنبي المباشر

بغرض القيام بتحليل الاستثمارات الأجنبية الواردة إلى الجزائر بحسب المصدر نورد الجدول التالي:

الجدول 05: " توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب منطقة الأصل خلال الفترة (2002 – 2015)"

المناطق	عدد المشاريع	القيمة (مليون دينار جزائري)	مناصب الشغل
أوروبا	377	898 192	76 709
الاتحاد الأوروبي	274	563 346	39 939
آسيا	68	119 506	8 607
أمريكا	16	65 636	3 346
الدول العربية	200	1 267 592	37 842
إفريقيا	1	27 799	400
استراليا	1	2 974	264
متعدد الجنسيات	13	89 992	2 086
المجموع	676	2 471 691	129 254

Source: Agence Nationale de Développement investissement:

www.andi.dz

يلاحظ من خلال الجدول رقم 05 أن بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر الخاصة بالفترة (2002 – 2015) تكشف عن تنوع وتعدد مصادر المشروعات الاستثمارية الأجنبية المنجزة، حيث تعمل دول كثيرة على توجيه استثماراتها نحو الجزائر، وتأتي الدول الأوروبية في مقدمة هذه الدول من حيث عدد المشاريع المنجزة والمقدرة بـ: 377 مشروع استثماري بقيمة 898 192 مليون دج، وبعدها مناصب الشغل 76 709، وتأتي الدول العربية في المرتبة الثانية من حيث عدد المشاريع والمقدرة بـ: 200 مشروع استثماري من أصل 676 مشروع أجنبي وبقيمة 1 267 592 مليون دج ، تليها دول الاتحاد الأوروبي بـ: 274 مشروع استثماري بقيمة 119 506 مليون دج وتأتي في المرتبة الأخيرة إفريقيا وأستراليا بمشروع واحد لكل منهما وبقيمة 27 799 و 2 974 مليون دج على التوالي من القيمة الاجمالية للاستثمارات الأجنبية.

3.3 توزيع الاستثمارات الوطنية (محلية وأجنبية) المصروح بها حسب نوع الاستثمار

تم التصريح لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بحجم الاستثمارات الوطنية موزعة حسب نوع الاستثمار بصفة إجمالية، وعدم وجود بيانات توضح توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة بصفة مفصلة حيث كانت مدرجة مع اجمالي الاستثمارات الوطنية كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول 06: "توزيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة المصرح بها حسب نوع الاستثمار (2002-2015)"

نوع الاستثمار	عدد المشاريع	النسبة %	القيمة بمليون دينار جزائري	النسبة %	مناصب الشغل	النسبة %
إنشاء	34 754	57.69	5 367 996	51.82	558 619	54.02
توسيع	24 404	40.51	4 214 731	40.88	450 721	43.59
إعادة هيكلة	3	0.00	479	0.00	92	0.01
إعادة تأهيل	927	1.54	306 247	2.65	12 386	1.20
إعادة تأهيل -توسيع-	151	0.25	537 905	4.65	12 198	1.18
المجموع	60 239	100	11 213 572	100	1 016 034	100

Source: Agence Nationale de Développement investissement: www.andi.dz

من خلال الجدول رقم 06 تم التصريح لدى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بأنه تم إنجاز 60 239 (59563 محلية و 676 أجنبية) مشروع استثماري خلال الفترة (2002-2015)، منها استثمارات إنشاء أنجزت لأول مرة وتمثل نسبة 57.69 % من إجمالي المشاريع المصرح بها، بينما 24 404 مشروع استثماري فهي عبارة عن مشاريع توسع وتمثل نسبة 40.51 % من إجمالي هذه المشاريع، وقدر 927 مشروع استثماري هو مشروع إعادة التأهيل ويمثل 1.54 % من العدد الإجمالي للمشاريع، وقدرت مشاريع إعادة الهيكلة المصرح بها 03 مشاريع أي نسبة 0.00 % من إجمالي المشاريع المصرح بها.

4- تحليل العلاقة بين تطور الاستثمار الأجنبي المباشر وتطور النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2001-2015)

لإبراز علاقة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي يمكن استعراض معدلات النمو الاقتصادي المحققة خلال الفترة (2001-2015)، وكذلك معدلات نمو تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر خلال تلك الفترة، كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول 07: "تطور تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر و النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (2001-2015)"

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي مليار دج	معدل النمو الاقتصادي (%)	تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر (مليار دولار)	معدل نمو تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر (%)
2001	4260.8	2.6	1.2	179
2002	4541.9	4.7	1.06	-11.66
2003	5266.8	6.8	0.63	-40.5
2004	6127.5	5.2	0.88	40.66
2005	7498.6	5.1	1.1	25
2006	8514.8	2	1.8	63.63
2007	9366.6	3	1.66	-7.77
2008	11043.7	2.4	2.59	56.02
2009	9968.0	-2.4	2.74	5.6
2010	11991.6	3.3	2.26	-17.52
2011	14519.8	2.5	2.57	13.71
2012	15843.02	2.7	2.49	-3.11
2013	16569.3	2.8	1.69	-32.13
2014	17242.5	4.1	1.5	-11.2
2015	16591.9	3.8	-0.584	-61.07

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على:

UNCTAD, principaux indicateurs IDE (WIR 2018)- [www.banque d'Algerie.dz](http://www.banque.d'algerie.dz)

يبين الجدول رقم 07 أن حجم الناتج المحلي الإجمالي عرف تطورات مهمة تعكس معدلات النمو المحققة خلال الفترة (2001-2015)، حيث ارتفع من حوالي 4260.8 مليار دينار عام 2001 إلى 16591.9 عام 2015، محققا معدلات نمو متذبذبة كانت أغلبها إيجابية ولكنها دون المستويات المرجوة، وهو ما يتماشى مع تدفقات متدنية للاستثمار الأجنبي المباشر وإن نمت بمعدلات مهمة خاصة عام 2009 حيث سجلت أعلى نسبة في حجم الاستثمارات المستقطبة، حيث تشير البيانات إلى أن هذه النسبة سجلت النسبة الأكبر للاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الناتج الداخلي الخام.

ومنه يمكن استخلاص أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تتبع معدلات النمو الاقتصادي المرتفعة في البلد

المضيف.

الخاتمة

انطلاقاً من أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر فقد تزايد اهتمام صانعي ومتخذي القرار في الجزائر بجذبه، من خلال محاولة تحسين مناخ الملائم بشأن تشجيع تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، وما تتضمنه من حوافر و مزايا للمستثمرين الأجانب، ومستوى جاذبيتها له مازال يحتاج إلى التحسين أكثر خاصة وأنها تتمتع بالكثير من الإمكانيات البشرية والمادية وينقصها فقط بذل المزيد من الجهود و استغلال تلك الإمكانيات في سبيل النهوض بالتنمية فيها و فسخ المجال أكثر لمساهمة القطاع الخاص بما فيه المستثمرين الأجانب، خاصة وأن هناك بعض من الدول النامية تتشابه ظروفها و إمكانياتها إلى حد بعيد مع الجزائر إلا أنها نجحت في التحرير الاقتصادي واستقطاب حجم كبير من التدفقات والاستفادة أكثر منه.

وعليه تبرز النتائج التالية:

- تظل الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى الجزائر مقارنة ببعض الدول النامية الأخرى غير كافية ودون المستوى المطلوب بالنظر إلى إمكانياتها والفرص الاستثمارية المتاحة لديها؛
- يرجع إخفاق الجزائر في استقطاب أكبر قدر ممكن من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى وجود جملة من العراقيل والمعوقات التي تشترك فيها؛
- انعدام التوجه التسويقي من قبل الحكومة الجزائرية، والترويج لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، لأن تبسيط الإجراءات و الترويج للاستثمار الأجنبي المباشر يساعد على زيادة تدفقاته؛
- ضعف القطاع المالي في الاقتصاد الجزائري، أدى إلى عدم انتعاش الاستثمار المحلي، لذا فرغم التدفق للاستثمار الأجنبي المباشر، لا يؤدي إلى زيادة معدلات النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى أن ضعف القطاع المالي ينفر المستثمر الأجنبي.

وبناء على ذلك يمكن اقتراح ما يلي:

- ترشيد استخدام الإعفاءات الضريبية ومختلف الحوافر الممنوحة للاستثمار الأجنبي المباشر وربطها بالأولويات الاقتصادية بالتركيز على القطاعات المراد تنميتها؛
- إقامة استراتيجية تسويقية من قبل خبراء للترويج للفرص الاستثمارية، لجذب أكبر قدر ممكن من تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة؛
- ضرورة الالتزام بتطوير قوانين الاستثمار و جعلها تتميز بأكثر شفافية و وضوح و ملمة بكافة الجوانب التي تخص الاستثمار، و تكثيف الجهود الترويجية، والعمل على تقديم معلومات دقيقة و شاملة حول اقتصادها و قطاعاتها المختلفة و الفرص الاستثمارية فيها؛
- توفير بنية أساسية ومعلوماتية متطورة؛
- تعزيز الاستقرار السياسي والاقتصادي كونهما من أهم المحددات لجذب الاستثمارات الأجنبية؛
- مكافحة الفساد وتوفير قواعد المساءلة في ظل الشفافية الواضحة.

المراجع المستعملة:

- عبد السلام أبو قحف (2001)، نظريات التدويل وجدوى الاستثمارات الأجنبية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية.
- دراز حامد عبد المجيد (2002)، السياسات المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية.
- أميرة حسب الله محمد (2004)، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر في البيئة الاقتصادية العربية، الدار الجامعية، القاهرة.
- حسان خضر (2004)، الاستثمار الأجنبي المباشر، مجلة جسر التنمية، العدد 32، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.
- حمدي فلة، مريم حمدي (2014)، الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر: بين التحفيز القانوني و الواقع المعيق، مجلة المفكر، العدد العاشر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر.
- عطا الله ماجد أحمد (2011)، إدارة الاستثمار، الطبعة الأولى، دار أسامة، عمان.
- فاروق تشام (2002)، الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر و أثرها على التنمية الاقتصادية، مداخلة في الملتقى الوطني الأول حول الإقتصاد الجزائري في الألفية الثالثة، جامعة البليدة، الجزائر.
- Bernard Raymond (1997), économie financier international, Paris .
- www.banque d'Algerie.dz
- www.Andi.dz
- www.unctad.org